النفوذ الديني والاجتماعي والسياسي للمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية 1953-1969

أ . د. حسام علي محسن الموسوي
قسم التاريخ- كلية الاداب- جامعة ذي قار- ذي قار- العراق
husamali@utq.edu.iq

م. كرار عبد الحسين جوده
قسم التاريخ- كلية الاداب- جامعة ذي قار- ذي قار- العراق
kararalrife@ utq.edu.iq

الكلمات المفتاحية : المؤسسة الدينية، السعودية ، محمد بن ابراهيم ال الشيخ

الملخص

تتمتع المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية بأهمية بالغة، لمساهمتها الفعالة في تأسيس النظام السياسي في المملكة، وشراكتها في ادارة هذا الكيان وحفظه، فالدعوة الوهابية هي ابرز ديناميات تأسيس الدولة السعودية، ومدت الاخيرة بمقومات فرض السلطة السياسية على المجتمع في الجزيرة العربية بلا ذاكرة تاريخية من الوحدة والارث الوطني الذي يبرر ضمهم الى كيان واحد، لذلك اصبحت الوهابية اساس الشرعية الدينية للحكم في المملكة العربية السعودية. وعبر حقب التاريخ السعودي الحديث بمراحله الثلاث، كان علماء الدين (المؤسسة الدينية) حاضراً بقوة الى جانب السلطة السياسية. ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين اي مع بدايات تشكيل الدولة السعودية ادارياً، تمكنت المؤسسة الدينية من بناء نفسها بناءً مركزياً بيروقراطياً مكنها من فرض هيمنتها ونفوذها في الكثير من الميادين الاجتماعية والسياسية، حتى اصبح المجتمع اسيراً لرؤيتها التي فرضها الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ حتى على السلطة السياسية.

THE RELIGIOUS, SOCIAL, AND POLITICAL LEVERAGE OF THE RELIGIOUS INSTITUTION IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA (1953- 1969)

Prof.Husam Ali Muhsen
History Department - College of Arts - University of Thi Qar - Thi Qar – Iraq
husamali@utq.edu.iq

Karar A.Hussen Joda
History Department - College of Arts - University of Thi Qar - Thi Qar – Iraq
kararalrife@ utq.edu.iq

Key words: The Religious Institution, Saudi Arabia, Muhammad bin Ibrahim Al Sheikh.

Abstract

The religious institution in the Kingdom of Saudi Arabia is very significant because it helped to develop the political system in the Kingdom and works with it to maintain and manage it. Their merger into one entity is justified by their shared identity and national heritage. Wahhabism consequently formed the foundation of religious legitimacy for governmental authority in the Kingdom of Saudi Arabia. Religious scholars (the religious institution) were consistently on the side of political power throughout the three eras of modern Saudi history. The religious institution was able to establish a central bureaucratic structure at the start of the second half of the 20th century, which saw the beginnings of the administrative

formation of the Saudi state. This allowed it to impose its hegemony and influence in many social and political fields until society became obedient to its vision as imposed by Sheikh Muhammad bin Ibrahim Al Sheikh on political power.

المقدمة

تتطلب عملية ترسيخ قطب مركزي في ادارة مجال معين، ديني او غيره، انتهاج سياسة احتكارية موحدة لجميع ميادينه، ولتحقيق ذلك، لابد من تحديث البنية الادراية لإدارة المجال المراد احتكاره؛ لتكامل ادوات النفوذ والبقاء. في المملكة العربية السعودية، محور الدراسة، ادخل تعيين الشيخ محمد ابراهيم ال الشيخ مفتياً عاماً لها عام 1952، الافتاء مرحلةً جديدة من تاريخه؛ فقد ادرك مبكراً الحاجة الملحة الى انشاء مؤسسات ادارية اذا ما ارادت المؤسسة الدينية الحفاظ على مكانتها في المجتمع، ومن هذا المنطلق، انشأ مؤسسة دينية فعالة مستقلة ومحافظة على امتيازاتها وقديرة في تثبيت اقدامها في المجتمع، ونجح في فرض الهيمنة المطلقة للمؤسسة الدينية في الوسط السياسي والاجتماعي، وانفرد ذرية الشيخ محمد بن عبد الوهاب(ال الشيخ) بالمناصب الدينية الحساسة. وقد مكن الحضور الطاغي والمهيمن للمؤسسة الدينية من فرض وصاياتها في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والقضائية واحتكار الخطاب الديني، وكذلك تقرير السياسات العامة للبلد، وبذلك تمكنت من فرض الشرعية الايديولوجية للدولة (الوهابية) على انها الشرعية السياسية الوحيدة للمملكة العربية السعودية.

ضمت الدراسة ملخص ومقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، فقد أوضح المحور الاول الذي جاء بعنوان (البروز الكبير للشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ وتأسيس دار الافتاء) التكوين والنشاط السياسي للشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ ودوره في دعم سلطة ابن سعود سياسياً، وتوليه منصب المفتي 1952 وتأسيس دار الافتاء 1953 وتعزيز النفوذ الديني والسياسي للمؤسسة الدينية، وجاء المحور الثاني المعنون(الرؤية التحديثية للمؤسسة الدينية) لبيان اهمية بناء مؤسسات بيروقراطية تحت اشراف المؤسسة الدينية الوهابية في السعودية استجابة لتحديات الحداثة وترسيخ هيمنة المؤسسة الدينية في المجتمع، مثل التربية والتعليم والقضاء وهيأة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والصحافة، فيما خصص المحور الثالث للحديث عن (النفوذ السياسي للمؤسسة الدينية السعودية) ودورها في ترسيخ الثقافة السياسية المنتقاة من التراث الاسلامي والداعمة للسلطة السياسية، وهيمنتها على القرار السياسي حتى اصبحت كلمتها قول الفصل في الازمات السياسية في البلاد.

اتبع الباحث في الدراسة لتحليل النصوص وتفكيكها ومقاربتها منهج تحليل المحتوى (Content Analysis Approach) واعتمد العديد من المصادر اهمها موسوعتي الدرر السنية في الفتاوى النجدية و فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ لمؤلفهما محمد بن عبد الرحمن بن قاسم النجدي، وكتاب علماء الاسلام لمحمد نبيل ملين. واخيراً يمكن القول: ان هذه الدراسة هي خطوة

متواضعة في طريق البحث الاكاديمي، ويأمل الباحث ان تكون محاولة جادة جاءت بشكل محايد قدر الامكان. والله ولي التوفيق

المحور الاول: البروز الكبير للشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ و تأسيس دار الافتاء

كان علماء الدين الوهابيون– ال الشيخ تحديداً– ومنذ ظهور الحركة الوهابية يصدّرون الفتاوى بطرق غير مؤسساتية؛ حيث يتمحور الاتباع حول احد ابناء او احفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب لإدارة شؤونهم الدينية، وقد كان (المرجع الديني) للوهابية يدير الفضاء الديني والدنيوي في بعض الاحيان، مثل تعيين القضاة وائمة المساجد والمطاوعة والمعلمين الدينيين، في سياق التفاهم والتخويل من السلطة السياسية.[1] وهي ادارة قائمة على التفاهمات الخاصة والعلاقات الشخصية بين المرجع الديني وحاشيته وثقاته وليس نظاماً قانونيا، حتى في العقدين الاولين من تأسيس المملكة العربية السعودية.[2]

ولكن الافتاء في المملكة العربية السعودية بعد تولي الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ[3] عام 1953 منصب مفتي الديار السعودية قد اخذ بعداً اخر؛ من حيث البنية الادارية والهموم والتطلعات والحضور في الميدانين الاجتماعي والسياسي. ومسبقاً لابد من القول: لم يكن الشيخ محمد ابن ابراهيم ال الشيخ قبل تبوئه منصب الافتاء رجلاً منعزلاً عن السلطة السياسية وملابسات الحكم، فقد سبق وان وَلَجَ مبكراً ميادينها، وسجل حضوراً مميزاً لصالح ابن سعود في السجال الديني/ السياسي الذي حصل بين الاخوان وابن سعود،[4] فقد نجح في احتواء بعض مناطق الهجر، عندما ارسله الملك عبد العزيز ال سعود سنة 1926 الى اهالي الغطغط؛ احدى هجر الاخوان،[1] بهدف ممارسة القضاء وتهدئة حماس الاخوان فيها،[5] كما كتب الى الاخوان المتمردين على سلطة ابن سعود بمعية علماء دين وهابيين[6] رسالة مطولة، دعاهم فيها الى وجوب طاعة " الامام" عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل ونصرته وحرمة الخروج عليه، لان ذلك "أعظم

[1] – تأسست أول هجرة عام 1912 في الأرطاوية شمال الرياض، ثم تزايدت أعداد الهِجَر بعد ذلك حتى بلغت أكثر 200 هجرة موزعة في كافة مناطق شبه الجزيرة العربية. وكون الإخوان الجيش الأساسي لقوات الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، خلال حروب توحيد السعودية، وكان الإخوان ينظرون إلى الملك عبد العزيز بمنظور الإمام والقائد. وقد تميز الإخوان بزي خاص عن باقي البدو إذ يقومون بلف عصبة بيضاء على الكوفية بدل أن يلبسوا العقال التقليدي، وقد تزايدت أعداد هجر الإخوان في شبه الجزيرة العربية حتى بلغت 200 هجرة كما بلغ عدد من يلبون الجهاد في تلك الهجر عام 1926 نحو 76,500 مقاتل يضاف إلى هذا الرقم ضعفاه (173,000) الضعف الأول هم البدو الذين يرعون المواشي والضعف الثاني حرفيو القرية. للمزيد من التفصيلات عن هجر الاخوان واعداهم ومناطق سكناهم معيشتهم، ينظر: موضي بنت منصور بن عبد العزيز ال سعود، الهجر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز، (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص104–201.

أسباب الفساد في البلاد والعباد، والعدول عن سبيل الهدى والرشاد".[7] كذلك مارس القضاء مبكراً، ففي عام 1937 اسندت اليه رئاسة القضاء في منطقة نجد وملحقاتها والمنطقتين الشمالية والشرقية، دون الحجاز اذ كان رئيس القضاة فيها ابن عمه الشيخ عبد الله بن حسن ال الشيخ.[8]

لقد بذل الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ جهداً كبيراً في تحقيق فرصة الدفاع عن النظام السياسي والامتيازات الاجتماعية والدينية للقائمين على الحقل الديني الوهابي، وقد منحه تفرده ببعض السمات النَسَبية والمعارف الدينية واخلاصه للسلطة السياسية، الحظوة لتبوء قيادة ادارة الحقل الديني والتعليمي والقضائي في المملكة العربية السعودية، حتى أقدم الملك عبد العزيز ال سعود على تعيينه المفتي العام للديار السعودية، وذلك في 18 كانون الاول 1952،[9] وبعد وفاة الاخير وتولي نجله الاكبر سعود بن عبد العزيز شؤون الملك(1953– 1964)، اصدر الاخير امراً في تأسيس (دار الافتاء والاشراف على الشئون الاسلامية) برئاسة مفتي عام المملكة الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، وهي اول مؤسسة رسمية للإفتاء، تتولى ادارة الشؤون الدينية، وهذا التأسيس عام 1953[10] بداية التحول للمعنيين بإدارة الحقل الديني(العلماء) الى الشكل المؤَسَسْ، فلم يعد الثقل المعنوي للمفتين يغني عن وجود مؤسسة دينية خاصة تتولى شؤون الادارة والاشراف على الفضاء الديني في المجتمع السعودي.

ومنذ تلك اللحظة وحتى نهاية العقد السادس من القرن العشرين، ارتبط الافتاء في المملكة العربية السعودية به اكثر من اي مفتٍ سعودي– وهابي اخر، حتى اصبحت مؤسسة الافتاء قائمة فعلياً عليه ومنحصرة به، فكان اكثر العلماء الوهابيين نفوذا وسلطة،[11] اذ جمع تحت رئاسته العديد من مؤسسات الحكم،[12] فضلاً عن الدعوة والافتاء. وكان لقوله سلطةً معنوية على مؤسسات الحكم في المملكة و" بالجملة فهو الرجل الذي ارتضته الدولة لتكون كلمته هي الفاصلة في امور دينها".[13]

اضافة الى الميراث الرمزي القوي الذي يمتلكه الشيخ المفتي، بصفته الوريث الشرعي في استمرار العمل –عرفيا– باتفاق الدرعية 1745 القاضي بتقاسم السلطة بين الامراء والعلماء،[14] وانه امام الوهابية، احدى محددات تكوين المجتمع السعودي الحديث،[15] فقد مكنه منصب الافتاء من احتكار ذلك الميراث والتفرد باختيار نخبة دينية قادرة على ادارة الحقل الديني، بهدف الحفاظ على الدور المركزي والفعال للمؤسسة الدينية داخل النظام/ المجتمع السعودي.[16]

وبالرغم من وضوح الدلالات التي تؤكد قوة شخصيته وزعامته في المجتمع والسلطة، ولكن الحركات والمشاريع ذات البعد المعنوي الايديولوجي، سواء كانت دينية او اجتماعية او ثقافية، لا تنهض على فكر وكاريزما القائد ووعي الرواد فقط، بل الظروف المحيطة وتطوراتها، وطبيعة

حاجات الجمهور المتلقي، كل ذلك يلعب دوراً أو أدواراً بالغة الأهمية.[17] لذلك، لا يمكن اغفال دور التكوين البنيوي(الاداري) للدولة السعودية الحديثة في خمسينيات القرن الماضي في تدعيم نفوذ المؤسسة الدينية، وهي مرحلة تأسيس الاجهزة الإدارية للدولة. فما تم وراثته من الملك عبد العزيز ال سعود، جهاز اداري بدائي ومحدود جداً، قائم على شبكة من العلاقات الشخصية من المخلصين والمساعدين والمستشارين والوسطاء المحليين وغيرهم،[18] ولكن بناء الهياكل الادارية بالمعنى البيروقراطي، لم يحدث الا في عهد الملكين سعود(1953–1964) وفيصل(1964– 1975)، وبالتالي ان المؤسسة الدينية قامت ببناء نفسها وتأكيد استقلالها في ذات البنية السياسية التأسيسية للدولة، اي ان المؤسسة الدينية استفادت من ظروف التأسيس وانتقلت – ضمن تحولات الانتقال في بنية الدولة– من شكلها البسيط الى كيان مؤسساتي قوي وفعال ضمن النظام السياسي والاداري للدولة.[19] وقد نجحت المؤسسة الدينية بسبب الدعم المالي والسياسي الكبير الذي وفرته لها السلطة السياسية من فرض وتوسيع هيمنتها على معظم مناطق الجزيرة العربية، بل حتى خارجها.[20]

اضافة الى ان رغبة السلطة السياسية في مرحلة البناء الاداري هي دعم المؤسسة الدينية ، لتكون احدى تجليات سلطتها على الحقل الديني وانعكاساً لإرادتها وسنداً لها، فضلا عن مواجهة العامة والسيطرة عليهم، اي ان المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية هي نتاج لفكرة التحديث والسلطة والنفوذ، وهي طرف في افعال السلطة، من خلال ممارسة سلطتها الروحية على المجتمع، وتنطلق في ذلك من مبادئ فرض النفوذ الغيبي/ الالهي في الواقع الانساني.[21] ولم يحصل ذلك بعيداً عن رغبة علماء المؤسسة الدينية، ال الشيخ تحديداً، فقد جاءت خطوة الاقدام على المأسسة لضمان عدم خروج قطاعات المجتمع والتعليم والثقافة من قبضتهم، او نفوذهم على اقل تقدير، لأن التغييرات الهيكلية في ادارة الحقل الديني اذا تمت بعيداً عن رؤية/ اهداف ال الشيخ ستهمش القيمين على الدين في الفضاء الاجتماعي وتفقدهم الامتيازات الاجتماعية الدينية التي يتمتعون بها.[22]

المحور الثاني الرؤية التحديثية للمؤسسة الدينية السعودية

تشكل الوهابية بمضمونها الديني/ الخطابي ابرز عوائق التحديث في المملكة العربية السعودية، ومع ذلك فان السلطة السياسية مدركة ان انشاء مؤسسات ادارية معقدة، ضرورة ملحة، اذا ما رغبت في الحفاظ على مكانتها في المجتمع، فلا مفر لها من اقامة هذه المؤسسات.[23] وقد شاطرتها في تلك الرؤية المؤسسة الدينية، فيما يتعلق ببناء هيكلية ادارية للحقل الديني ليكون اشد فاعلية في مواجهة متطلبات الحداثة المتزايدة، واشد قوة في الهيمنة وبسط النفوذ وترسيخ الوهابية والتبشير لها، وليس رغبة واعية في التحديث الديني الذي يطال بنية التراث الديني: قراءة وتأويل

بحثا عن مقاصد الشريعة.[24] وبالفعل نجح الشيخ المفتي في أنشاء او تطوير مؤسسات تنظيمية حديثة متكاملة لترسيخ الرؤية الوهابية وديمومتها، كالتعليم والافتاء والشؤون الدينية والاعلام والعدل، وهي الهياكل التنظيمية للمؤسسة الدينية السعودية، وقد خضعت لتطورات من زيادة ونقصان طبقاً للتحولات الاجتماعية والسياسية في المملكة العربية السعودية.

وقد ترتب على تلك الخطوة المهمة للسلطتين الدينية والسياسية معاً، تكوين/ تطوير هيئات تعليمية ودعوية وإعطاء شخصياتها المتخصصة في الحقل الديني: العالم والفقيه والمفتي وغيرهم دورا محوريا في تنظيم شؤون المجتمع، وتثبيت مهامهم الوظيفية في بيان المعارف الدينية للمؤمنين والإفتاء في القضايا المستجدة. وقد تنوعت تلك الهيئات بحسب مهامها ووظائفها، كلها صبت في مشروع هيمنة المؤسسة الدينية في الميادين الاجتماعية والسياسية. وقد حصل ذلك بفضل وجود زعامة دينية قوية مثل الشيخ المفتي محمد بن ابراهيم ال الشيخ، تصر على استقلالية المؤسسة الدينية الوهابية وامتيازاتها، وتم الاعتراف لها من السلطة السياسية باحتكار العمل في الفضاء الديني ومباشرتها شخصيا وتمدد نفوذها الى باقي الميادين، طالما اعين رجالها (المطاوعة) على الشعب وليس السلطة.[25]

اولاً: التربية والعليم

للتعليم الديني في المملكة العربية السعودية تاريخ عريق، اذ تمتد جذوره الى بواكير الرسالة الاسلامية، عندما كانت المساجد تضم العشرات من المعلمين والفقهاء والمتكلمين والكتاتيب لقد كان التعليم الديني منذ ذلك التاريخ، وضمن هذا الإطار، هو السائد في معظم مناطق المملكة العربية السعودية.[26] وقد كان التعليم في الامارتين السعوديتين الاولى(1745–1818) والثانية (1823– 1887) يمارس على نطاق ضيق جداً، ما خلا الحجاز والاحساء واليمن، بفعل الخصائص الجغرافية والثقافية للمنطقتين[27] وقد كان التعليم الديني حاضراً في بادية نجد، لاسيما بين مناطق الحضر، وهذا ما يفسرهُ وجود قضاة ورجال دين واسر دينية حنبلية فيها.[28]

لقد كان التمدد الوهابي تحت مسمى الجهاد ونشر الدعوة الوهابية من ابرز سمات الامارتين السعوديتين، ولا ينفك ذلك عن نشر التعليم الديني، بهدف بناء المجتمع الاسلامي الوهابي. وحتى لحظة قيام التعليم النظامي في الدولة السعودية الثالثة، فان التعليم الديني هو الاساس الذي قامت عليه سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية[29] وقد سعى عبد العزيز ال سعود الى تأسيس معاهد علمية دينية، مثل المعهد الاسلامي[30] كان الهدف منها موائمة الوهابية النجدية مع متطلبات العصر، واستثمار ذلك سياسياً من أجل اظهار نموذجية دولته.[31] ولكنه لم يجد طريقه الى النجاح بسبب اثارة علماء الوهابية شبهات حول الفكر المطروح في المعهد على انه فكر

هجيني يختلف عن الفكر التوحيدي الخالص الذي دعت اليه الوهابية، وبالفعل نجح تأثير الدعاية الوهابية على المشروع حتى تم اغلاق المعهد بسبب عدم وجود العدد الكافي للطلبة،[32] وبالرغم من فشل تلك الخطوة أمر الملك عبد العزيز ال سعود بتأسيس معهد لدراسة العلوم الشرعية في مدينة الطائف، اطلق عليه اسم دار التوحيد [33] وقد اسندت ادارة المعهد ايضا الى الشيخ السوري محمد بهجت البيطار، الذي استقدم اساتذة من الدول العربية،[34] وتم تدريس المقررات المتبعة في المدارس الدينية في القاهرة ودمشق، فضلاً العقيدة الحنبلية، وقد حرص الملك على استيعاب الطلبة من اقليم نجد معقل الدعوة الوهابية لـ"ضمان ولاء قادة المستقبل"[35]

قرأ القيمون على ادارة الحقل الديني وعلى رأسهم المفتي الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ تلك الخطوة محاولة لفك قبضتهم على الحقلين الديني والقضائي، ولم يكتفوا بالأسلوب التقليدي في تحريض الناس بعدم ارسال ابناؤهم الى المعهد المذكور، لان الخطر يكمن في مزاحمة فاعلين جدد من خريجي المدارس التعليمية العصرية، فلا بد من انشاء مؤسسات تعليمية غير المرتبطة بوزارة المعارف، وانما تخضع بشكل مباشر الى المؤسسة الدينية الوهابية في المملكة، تتولى مهمة تدريب رجال دين وهابيين في المستقبل يتولون مسؤولية فرض العقيدة الصحيحة الوهابية والسلوك القويم في الفضاء المجتمعي، وتكوين جيل صالح وهابي يؤمن بربه ودينه ، ويفهم الإسلام على حقيقته– طبقاً للتفسير الوهابي– ليقتحم ميادين الحياة مسلحاً بسلاح العلم والثقافة العربية، سواء كان مدرساً او قاضياً، و داعياً إلى الله، او مديراً لإحدى الإدارات المدرسية". [36]

وقد كانت خطوة المفتي بتأسيس (المعهد العلمي) في الرياض عام 1950 لدراسة علوم الشريعة الخطوة الرائدة في مشروع هيمنة المؤسسة الدينية في الفضاء الاجتماعي: تربويا واداريا وقضائيا في المملكة، فقد ارتبط المعهد بالمفتي شخصياً، وبدوره اوكل ادارة المعهد الى اخيه عبد اللطيف بن ابراهيم ال الشيخ.[37] تقبل المعاهد الطلبة المتخرجين من المدارس الابتدائية الحكومية، والمدارس السلفية(الكتاتيب)، مدة الدراسة في المعهد ستة اعوام : تمهيدي ومدة الدراسة فيه عامين تحضيريتين، وثانوي ومدة الدراسة فيها اربع اعوام. [38] يدرس الطالب في المرحلة التمهيدية مقدمات علوم الشريعة واللغة العربية والحساب بمجموع (34) حصة في الاسبوع. اما المرحلة الثانوية، فيدرس فيها الطالب نفس المواد ولكن اكثر عمقاً، ايضاً بمجموع (34) حصة في الاسبوع في كل عام دراسي.[39] ولتعميم التجربة على مناطق المملكة انشأت المؤسسة الدينية خلال اربعة عشر عاماً اثنتان وعشرون معهد علميا دينياً.[40] لتأسيس قاعدة للتعليم الشرعي بشكل نظامي من شأنها ان توفر التعليم للطلبة في انحاء المملكة.[41]

يتلقى الطالب في المعاهد العلمية الدينية المعارف الاساسية في مجالات العلوم الدينية على يد كادر متخصص تم اختياره بعناية من داخل المملكة او خارجها، ممن حصلوا على تعليم متقدم في العلوم الدينية او خريجو جامعات من بلدان اخرى، كمصر وسوريا وغيرها، ولتشجيع الطلبة السعوديين على الاستمرار في الدراسة، تصرف لهم منح شهرية مقدارها (315) ريالاً سعودي لكل طالب،[42] وقد وجه خريجي تلك المعاهد الى اكمال دراستهم الجامعية في احد الجامعات الاسلامية الخاضعة الى اشراف المؤسسات الدينية[43] لإكمال دراستهم الجامعية لتأهيلهم في الاعمال الإدارية والتربوية والدعوية والقضائية او الانخراط في الوظائف المدنية في مؤسسات الدولة كالنقل والتربية والتعليم والادارة والصحة وغير ذلك، والمؤسسات العسكرية، فضلاً عن الهيئات التابعة للمؤسسة الدينية السعودية كهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها.[44]

وسعياً من المؤسسة الدينية الى اكمال مشروعها في احكام قبضتها على التربية والتعليم، وضبط مخرجات التكوين، انشأت كلية الشريعة عام 1953 لغرض اعداد جيل من المتعلمين للفقه الحنبلي الوهابي يشغلون وظائف في سلك القضاء، اضافة الى الوظائف الدينية الاخرى، وانشأت كلية اللغة العربية عام 1954، لسد حاجة البلاد من العلماء والاساتذة والموظفين وتكوين جيل من العلماء ظليعي باللغة العربية وآدابها، وكلتاهما في الرياض، ومدة الدراسة فيهما اربعة أعوام، يمنح المتخرج منها شهادة تعادل البكالوريوس. [45] ولتحقيق الغرض في رفد المؤسسات التعليمية والإدارية والقضائية بخريجي تلك الكليات، تم تخصيص منح مالية للدراسين لإجتذاب الطلبة للدراسة فيها، حتى ارتفع عدد الطلبة من 22 الى 800 طالب في كلية الشريعة، ومن 22 الى 471 في كلية اللغة العربية.[46] ولقد بلغ عدد المسجلين في كل من الكليتين عام 1970/1969 (8277) ثمانية الاف ومائتين وسبع وسبعون طالباً،[47] أما من يتولى التدريس في هاتين الكليتين فقد تم اختيار الاساتذة بعناية ممن تنطبق عليهم الشروط المطلوبة للتدريس.[48]

كانت الدعوة للإسلام الوهابي هدف منشود للسلطتين الدينية والسياسية معاً؛ بمقدار ما تعود بالنفع على الاخيرة سياسياً، لذ تم تأسيس (الجامعة الإسلامية) في المدينة المنورة عام 1961 لتكون منطلقاً للدعوة الإسلامية على نطاق واسع، وخضعت لأشراف مباشر للشيخ المفتي، فكان رئيس الجامعة، وعين الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز مديراً لها،[49] ولخصوصية الجامعة الدعوية، وتحقيق الهدف المنشود من انشائها، تم" اكرام طلبتها بالمكافآة السخية والرعاية الوارفة"[50] وقد تم تمويل الجامعة بتلك المبالغ لتغطية نفقاتها بالكامل بما فيها نفقات ان الطلبة المنتسبين اليها من مختلف الأقطار الإسلامية في العالم من قبل حكومة المملكة العربية السعودية.[51]

وفيما يتعلق بتعليم البنات، فقد كان تعليم الفتيات مرفوض من قبل علماء الوهابية، وان "الدعوة اليه هي تحسين ما قبح الله، ومخالفة ما شرعه" [52] وتم تحريض العامة على منع بناتهم من التعليم النظامي، فهو" يؤدي الى انحطاط النساء وفساد اخلاقهن، ويقودهن الى الانتفاض على تقاليد المجتمع"[53] وفي عام 1942 اقدم الملك عبد العزيز ال سعود على تأسيس اول مدرسة نظامية لتعليم البنات في مكة (معهد الكريمات في الرياض).[54] ولكن استجابات الدولة السعودية للتحديات التي ولدتها تنامي موارد النفط ومتطلبات بناء الدولة تقرر توسيع مشروع تعليم البنات، الامر الذي واجه رفضاً قاطعاً من المؤسسة الدينية، وافتى الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ بحرمة ادخال البنات الى تلك المدارس، وعلى كل مسلم " ان لا يدخل ابنته او اخته في هذه المدارس التي ظاهرها الرحمة، وباطنها البلاء والفتنة، ونهايتها السفور والفجور، وسقوط الاخلاق والفضيلة"[55] وحث رجال الدين الوهابيين الى شن حملة لبيان مخاطر هذا المشروع،[56] فيما اصر هو على مجابة السلطة السياسية ومنعها من اقامة المشروع[57]

وقد شكل مجابهة علماء الوهابية لمشروع تعليم البنات، عقبة كبيرة امام السلطة، حتى ان الاخيرة كانت تطلب من الوفود وعلماء الدين محاورة الشيخ المفتي لإقناعه عسى ان يعدل عن رايه، ويسمح بإقامة مدارس لتعليم البنات.[58] كذلك بدأت بالبحث عن صورة توافقية بين ضغوطات الحداثة الصاعدة ومتطلبات بناء الدولة من جهة، وبين قوى الكبح التقليدية بالمتمثلة برجال الدين والأعراف المجتمعية من جهة اخرى، وهنا لا بد من صيغة حل (ضرورية) من اجل المضي بمشروع تعليم البنات، ولا يوجد سبيل امام السلطة السياسية سوى القبول بشروط الشريك الديني، وتمثلت في افتتاح مدارس حكومية لتعليم البنات تديرها لجنة من المؤسسة الدينية يعينها المفتي الاكبر الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، أي وضع تعليم البنات تحت سلطة المؤسسة الدينية،[59] عندها تغير موقف المؤسسة الدينية ازاء الوضع الجديد افتى رجال المؤسسة الدينية بجواز تعليم البنات شرعاً، بحجة ان التعليم سيكون " على المنهج الذي يقره الدين وتعاليمه، مع التمسك بالحجاب، وبالاخلاق الفاضلة، كما كان التعليم زمن السلف الصالح الى يومنا هذا"[60] واصبح الشيخ المفتي الرئيس العام لمدارس تعليم البنات التي انشأها الملك سعود عام 1960[61] وهي خطوة اسهمت مرة اخرى في تمكين المؤسسة الدينية وهيمنتها في الفضاء التربوي والتعليمي.

ثانياً: الصحافة الاسلامية

ولدت اتجاهات الصحافة السعودية[62] في ظل تطورات الاوضاع السياسية في المنطقة العربية وانعكاسها على الداخل السعودي، مخاوف لدى المؤسسة الدينية في المملكة، في امكانية اضعاف هيمنة الخطاب الوهابي، ووحدانيته في المجتمع. والسلوك الطبيعي للمؤسسات الدينية ازاء الخطاب

المخالف هو القمع بحجة تهديده للعقيدة ونشر الضلال وغير ذلك من التبريرات، ويتباين مستوى الرفض وتطبيقاته طردياً بمستوى قوة ونفوذ المؤسسة في المجتمع. وقد دفعت تلك المخاوف الى المطالبة بمنع دخول بعض الصحف والمجلات الى "بلاد المسلمين"[63] وقد افتى الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ بحرمة مطالعة المجلات والكتب – سوى الكتب الاسلامية شريطة ان تحظى بشرعية المؤسسة الدينية الوهابية– بوصفها كتب زيغ وضلال.[64] وذكر في رسالة له الى الشيخ عبد العزيز بن باز"... أما ما اشرتم إليه بصدد مجلة المصور، و روز اليوسف، وصباح الخير، وآخر ساعة، فان الأضرار الحاصلة بها كما ذكرتم وفوق ما وصفتم، ولعل الله يوفق ولاة الأمور لصدها عن البلاد ومنع دخولها، ولاشك أن القيام في مثل هذا الأمر واجب، سدد الله الخطى، ومن على الجميع بالثبات على دينه، والنصح له ولعباده، إنه على كل شيء قدير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"[65] وفي السياق ذاته كتب احد كبار علماء الوهابية الشيخ عبد الله بن سليمان بن حميد رسالة الى المسلمين، جاء فيها" ... ولا يفتؤون يواصلون الحرب الخبيثة لإجتثاث اخلاقكم، بإرسال المجلات الداعرة، والصحف الفاجرة، والاذاعات الملحدة المتمثلة بالنيل من الدين ورجاله، والطعن في الاسلام ونظامه، ويوهمون الشباب ان التمسك بالدين جمود ورجعية، وان الانحلال الحاد وتقدم...".[66]

ومهما بلغت قوة وسطوة المؤسسات السياسية والدينية و رجعيتها، لا يمكنها السيطرة على حركة الافكار في المجتمعات حتى وان كانت تقليدية، ومن جهة اخرى ان الهيمنة على اي مشروع تتطلب الاخذ بأسباب التحديث في مجمل جزئياته. وتأسيسا على ذلك، فان المؤسسة الدينية السعودية بعد ان وجدت من الاستحالة منع المجتمع من قراءة الصحف والمجلات، فلابد من مقارعة الافكار بالافكار، وبالتالي لابد من تأسيس صحافة اسلامية تتبنى الرؤية الوهابية، فتم تأسيس اول مجلة اسلامية وهابية حملت عنوان" راية الاسلام" وقد صدر العدد الأول منها في الاول من ذي الحجة 1379هـ الموافق 26 ايار 1960 في الرياض[67] ولم يكتب للمجلة النجاح والديمومة، فقد صدرت منها ثمانية اعداد فقط، بسبب "نقص خبرة المشرفين عليها، ونقص الكفاءات".[68]

لم تكتفِ المؤسسة الدينية بهذا الغرض، او تستكن للصعوبات، فرئيسها المفتي شخصية فعالة ونشطة تسعى للهيمنة على الفضاء الاجتماعي من أجل فرض الوهابية، لذا عاد الى فكرة العمل بالمشروع مستفيداً من توفر نخب ثقافية دينية وافدة كالأخوان المسلمين او خرجي الدفعة الاولى من كليتي الشريعة واللغة العربية، المتحمسين إلى نشر التراث والقيم الإسلامية الوهابية في جميع أصقاع العالم وغيرهم، كذلك التقارب الذي حصل بين ولي العهد فيصل بن عبد العزيز والمؤسسة

الدينية نتيجة صراع بينه وبين اخيه الملك سعود، وعلى هذا الاساس طلب المفتي من الامير فيصل في رسالة كتبها اليه في 3حزيران 1964 دعما مالياً ولوجستياً من اجل انشاء مؤسسة صحفية تعني بنشر الفكر الاسلامي (الوهابي).[69] ولتحقيق القدر الاكبر من الدعم المادي والمعنوي للمشروع، كتب الى عددٍ من أعضاء العائلة المالكة لنفس الهدف،[70] كما خاطب العلماء والمثقفين المهتمين بالشأن الاسلامي(الوهابي) طالباً منهم الدعم لهذه المؤسسة بالكتابات والمقالات التي تخص القضايا الاسلامية.[71] ونتيجة لتلك الجهود المتواصلة، تمكن المفتي الاكبر الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ من تأسيس مجلة اسبوعية– تحولت الى شهرية فيما بعد– اسمها الدعوة، فرضت نفسها باعتبارها أبرز مجلة حنبلية وهابية موجهة للجمهور العريض. وفي السياق ذاته، ونتيجة لتوفر الوفرة المالية اقدمت المؤسسة الدينية على تأسيس دار للطباعة والنشر تهتم بنشر تراث الحنابلة والشيخ ابن تيمية والوهابية، وجلب الكتب والمجلات الاسلامية التي تصدر خارج المملكة وترويجها في الداخل، فتم تأسيس (دار الثقافة الاسلامية للطباعة والترجمة والتوجيه والنشر).[72]

ثالثاً: القضاء

كانت الاعراف والعادات في مجتمعات الجزيرة العربية قوانين تشريعية في حل المشكلات بين المتخاصمين، ثم جاء الاسلام الذي وضع اسس وقواعد للقضاء بدءاً من شخص القاضي وعلمه وعدالته الى الخصوم وبينتهم. وفي نجد مصدر الدعوة الوهابية كان القضاء في حواضرها منوطاً بالقضاء الشرعي المذهبي الحنبلي، اما في بواديها فيحصل وفق التقاليد والاعراف القبلية.[73] وقد برز في حواضر نجد قضاة مشهورين، ابرزهم ال مشرف اسرة الشيخ محمد عبد الوهاب،[74] وعند قيام الأمارة الوهابية/ السعودية الاولى كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب القاضي الاعلى، والمتفرد في السلطة القضائية، يمتلك صلاحيات مطلقة في شتى المجالات.[75] وبعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب مارست ذريته (ال الشيخ) الدور ذاته، وعند قيام الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبد العزيز ال سعود، عمد الى مأسسة القضاء، وهي فكرة شغلت حيزاً كبيراً في فكر السلطتين السياسية والدينية، محاولة كل منهما بسط نفوذه القضاء، فهو باب من ابواب الهيمنة على المؤسسات الاجتماعية والادارية فضلا عن المجتمع بصورة عامة.

كانت المناطق والاقاليم التي خضعت لحكم عبد العزيز ال سعود بصورة قسرية، غير متجانسة مذهبيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا، فالقضاء في مناطق نجد قائم على اساس العرف والفقه الحنبلي، في الوقت الذي نال مناطق الحجاز وعسير شيئا من التنظيم القضائي العثماني القائم على المذهب

الحنفي السائد في الحجاز، الى جانب باقي المذاهب،[76] مع وجود النظام القبلي العشائري الذي دعمه الشريف حسين ابان ثورته على العثمانيين.[77]

وبعد ان فرض عبد العزيز ال سعود سيطرته على الحجاز، تجنب فرض الرؤية الحنبلية الوهابية النجدية في بادئ الامر، محاولة منه لإمتصاص مخاوف العالم الاسلامي الذي كان يراقب اوضاع الحجاز بعد سقوط السلطنة العثمانية الاسلامية وتطورات النزاع مع الشريف حسين وما تؤول اليه اوضاع المقدسات في الحجاز، واهمال ضغط الوهابية النجدية والاخوان الذين يقيسون الامر بالرؤية المثالية الوهابية من دون اعتبارات للأمور المصلحية، حتى بعد ان احال المسألة القضائية الى العلماء الوهابيون، واصدروا فتوى تدعوا الى ازالة القوانين القديمة واستبدالها بقوانين الشرع المطهر.[78] فلم تغير الفتوى من موقفه؛ فهو لم يسمح لرجال الدين الوهابيين بالهيمنة على غاياته السياسية التي ترمي الى احداث تغيير في المملكة[79] وبالرغم من عدم مساسه بالبنية الفقهية للقوانين المعمول فيها بالحجاز[80] الا انه يطمح لأسباب سياسية عقدية الى تطبيعها الى رؤيته، وتوحيد البلاد كاملة واقعاً ومضموناً، فأصدر في عام 1926 امراً شكل بموجبه مؤسسة القضاة في مكة،[81] تلاه مرسوم ملكي في 12 اب 1927 بهدف تنظيم محاكم الحجاز[82]

اما في نجد، فقد كان القضاء يتم بالبساطة في الاجراءات حيث كان القاضي يقوم بالإمامة في الصلواة والخطبة في المسجد والوعظ والارشاد والافتاء وعقود النكاح وغير ذلك من الامور الدينية، وكانت الاحكام تصدر طبقاً للمذهب الحنبلي مع الاخذ بترجيحات الشيخ ابن تيمية ومن بعده ائمة الدعوة الوهابية في البلاد؛ الشيخ محمد بن عبد الوهاب وذريته. وفي عام 1937 اسندت الى الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ رئاسة القضاء في منطقة نجد وملحقاتها والمنطقتين الشمالية والشرقية، دون الحجاز حيث كان رئيس القضاة فيها في الحجاز الشيخ عبد الله بن حسن ال الشيخ.[83] وكانت مهمتها الاشراف على جميع المحاكم وتدقيق الاحكام الصادرة من المحاكم وابرامهما او نقضها.

وفي عام 1954 اصدر الملك سعود قراراً يقضي بإرجاع جميع القضاة في المملكة الى المفتي الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ لأنه المرجع العام للمسلمين في المملكة.[84] وبذلك تمكنت المؤسسة الدينية من فرض هيمنتها الكاملة على المؤسسات الادارية والثقافية والتربوية والمجتمعية، وقد اسهمت مخرجات المعاهد العلمية وكليتي الشريعة واللغة العربية الخاضعتين للمؤسسة الدينية روحا ومنهجاً دور رئيسي في بسط نفوذ المؤسسة داخل القضاء.[85] ونتيجة توسع مهام الحكومة ومتطلبات المؤسسات العصرية وعدم قدرة المحاكم الشرعية على القيام بالمهام المطلوبة سعت السلطة السياسية الى تجديد الجهاز القضائي،[86] وقد رفضت المؤسسة الدينية ذلك، لتقاطعها مع

مصالحها الشخصية وامتيازاتها الرمزية، ويحد من احتكارها لتفسير الشريعة والبت في المشاكل القانونية والقضائية، ويصبحون شركاء مع اطراف اخرى يعملون المؤسسات القضائية من ذوي الثقافة المدنية، وليس المهيمنون، وشيئاً فشيئاً اخذوا يفقدون دورهم وينحسر في النواحي المدنية والجزائية في الشريعة، بسبب صدور قوانين في التجارة والعمل الاداري والعلاقات الدولية وغير ذلك، خارج تفسير الشريعة، او لم تبت فيها بحسب معطيات الفكر الوهابي. [87]

طبيعياً يؤدي السير في خطين غير متوازيين الى الافتراق او الصدام، وقد فسرت المؤسسة الدينية رغبة السلطة في اعتماد عدد من الانظمة والقوانين والقرارات الحديثة، بأنه مشروع يستهدف المؤسسة الدينية واضعاف نفوذها، لاسيما في المجالات التشريعية والقضائية والاجتماعية، ثم ان لجوء السلطة الى الاستعانة بتلك الانظمة والقوانين، هو بدعة ويهدد العقيدة الوهابية الصحيحة، وحتى النظام السياسي القائم تماسك المجتمع الوهابي ووحدته.

وللحفاظ على تلك المكتسبات المادية والمعنوية، وبدافع اخلاق المسؤولية، بدأت المؤسسة الدينية حملة تشكيك في شرعية قوانين المحاكم التي تنظر في القضايا المالية والتجارية والمنازعات الادراية وكل القوانين الوضعية، وافتت بحرمة الرجوع اليها، وأن "التحاكم الى غير ما انزل الله طريق الكفر والظلم والفسوق"[88] وأكدت "ان المملكة لا تتقيد بأي قانون وضعي، وانما تسير احكامها وفق ما تأمر به الشريعة الاسلامية"[89] وقد كتب الشيخ المفتي الى الامير فيصل بن عبد العزيز ال سعود رسالةً، اكد فيها وجوب النظر في جميع الدعاوى من قبل المحاكم.[90] وفي السياق ذاته نشر الشيخ المفتي عام 1960 كتابا حمل عنوان " رسالة في تحكيم القوانين" ووزعت على نطاق واسع، وتلقفها الاتباع والمريدين لدراستها ومحاججة الخصوم بمضامينها، حشد فيه الادلة النقلية من نصوص وروايات وسير للصحابة والتابعين وائمة السلف، بهدف ادانة وتحريم الاحتكام الى القوانين الوضعية،[91] ومن يحتكم اليها انما يحتكم الى الطاغوت لا يصدق عليه الايمان بالله ورسوله، وتكفير من يؤمن بالله ورسوله ويحتكم الى القوانين الوضعية.[92]

ومع ذلك فقد سعى ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الامير فيصل بن سعود الى الاعلان عن برنامج اصلاحي يهدف الى تحديث بنية الجهاز القضائي وتشكيل وزارة عدل ورفده بالقوانين الحديثة في اطار الرؤية الاسلامية وذلك عام 1962[93] ولكن لم تفلح تلك المحاولات في تحجيم دور ونفوذ المؤسسة الدينية في تلك المؤسسات – وقتئذ– بسبب تماسك بنيتها وهيمنتها، والثقل المعنوي للمفتي الاكبر في المجتمع السعودي.[94] من جهتها، عمدت المؤسسة الدينية الى تطوير الملاكات الدينية في سلك القضاء، فقد اسس المفتي الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ المعهد العالي للقضاء عام 1965 ليستوعب خريجي كليتي الشرعة واللغة العربية، ومدة الدراسة فيه ثلاث

اعوام، لترفد المؤسسات الحكومية بالقضاة الشرعيين،[95] ويتضح من ذلك ان خوض المؤسسة الدينية (حرب القوانين) هو للدفاع عن العقيدة الوهابية الصحيحة ورفض كل ما يتعارض مع التعاليم الدينية الذي يدخل في باب الاثم والابتداع في الدين. [96]

رابعاً: هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

تحظى فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بأهمية بالغة في الفكر الاسلامي، وتشكل معلماً بارزاً من معالم الأحكام الاسلامية، وقد وجدت تلك الفريضة إشتراعاً في النص الاسلامي المؤسِس: القران الكريم، والسنة الشريفة. وهابياً، تشكل تلك الفريضة جوهر المشروع الوهابي، على الرغم من عدم وجود مصنفات مستقلة للشيخ المؤسس محمد بن عبد الوهاب في هذه المسالة![97] الا انه بحسب روايات مؤرخي الدعوة/ الحركة الوهابية ان النهي عن المنكر هو العنصر الاساسي في الوهابية فكراً وممارسة منذ انطلاق دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد؛ اذ كانت دعوته انكاراً لثقافة الشرك، ومسيرتُهُ تشهد بذلك بدءاً من حريملاء والعيينة والدرعية وحتى وفاته 1792م.[98]

وفي قبال تلك الرؤية، هناك من يؤكد ان النهي عن المنكر لم يكن من الاولويات المهمة في برنامج الشيخ محمد بن عبد الوهاب،[99] فهو من الناحية النظرية لم يشر الى المسألة الا بطريقة موجزة ومصطلحات عامة،[100] ومن الناحية العملية لم يرَ حرجاً من التعطيل الجزئي لمتطلبات تلك الفريضة بغية الحد من الضرر السياسي.[101] ويُعَلَل ذلك بان تلك الفريضة لا تتم الا في مجتمع اسلامي بهدف اصلاح ممارسات سكانه في اطار النظام القائم، ولكن ابن عبد الوهاب لا يرى صحة اسلام تلك المجتمعات، وان محور مشروعه هو – بحسب الرؤية الوهابية– هدايتهم الى التوحيد الحقيقي.[102] اي ان فريضة النهي عن المنكر قد تطورت تبعاً لتطور استراتيجية: الدفاع، والبقاء، وحفظ النوع. وهي استراتيجية فرضتها التطورات السياسية بعد انهيار الامارة السعودية الاولى.

أحدث سقوط الامارة السعودية الاولى عام 1818 صدمةً كبيرة لعلماء الدين الوهابيين، حتى شعروا بانهيار مشروعهم الديني/ الوهابي، وقد فسروا تلك الهزيمة تفسيراً لاهوتياً؛ حيث ارجعوها الى الغضب الالهي بسبب عدم الالتزام الحقيقي بالعقيدة الصحيحة والسلوك الصحيح من جهة، ومن جهة اخرى بسبب الانفتاح المصاحب للين على الاخر المذهبي وما صاحبه من فساد في الدين القويم. ومن هنا قدم العلماء في عهد الامارة السعودية الثانية برنامجاً في النهي عن المنكر اكثر وضوحاً وصرامةً ممن سبقوهم، حتى ارجعت العديد من الطروحات في تلك الفريضة الى تفسيرات تلك الحقبة.[103]

وقد برزت اهمية تلك الفريضة لتنظيم المجتمع الوهابي، وذلك بإرجاع الامور الى نصابها الصحيح،[104] والسعي للفصل الحقيقي بين الدين الحق والدين الباطل، وتحقق التجانس الديني في المجتمع ولو بالتعويل على القوة القسرية.[105] وهي خطوة من شأنها ان تظفي الشرعية على الحكم السياسي وتوطد حكمه وتأكيد سلطة العلماء على المجتمع، وعَبْرَ ذلك التكاتف بين السلطتين انطلق العلماء الوهابية للسيطرة على المجال العام، لضمان تطبيق الاسلام الطقوسي في المجتمع.[106]

يحتاج المجال العام للهيمنة عليه الى التَمثّل؛ اي انتشار خطاب وسلوك ذات علامات مظهرية تحيل الى خصوية معينة. دينياً، تضفي الطقوس طابعاً مرئيا للعقائد، ومن هنا تتأتى اهميتها في عموم الاديان. وقد اولت المؤسسة الدينية الوهابية للإسلام الطقوسي اهميةً خاصة، كونه يحقق وحدة العقيدة السلوك في المجال العام، من خلال فرض المبادئ القيمية والرمزية والمعرفية والمعيارية في المجتمع.[107] وتحقق فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض تلك المبادئ وطموح العلماء المؤسسة الدينية في السيطرة على المجال العام؛ من خلالها تُفرَض العقيدة الصحيحة وتُجَسد الفضيلة في المجتمع، لإظهارهِ بمظهر المحافظ على العقيدة النقية والسلوك القويم. لذا أجبروا الناس على الصلاة جماعة، وفرض زياً خاصاً، واطلاق اللحى، وفرض الشريعة في المعاملات التجارية، واحترام الآداب العامة، وغيرها من التعليمات،[108] وتتم متابعة ذلك تحت مسمى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد تطوع لتحقيق هذه المهمة شخصيات دينية تربوا على التعاليم الوهابية ونالوا تعليماً دينياً (اولياً) عند احد العلماء، عرفوا بالمطاوعة ومفردها: المطوع، وكانوا متخصصين في متابعة تطبيق الاسلام الطقوسي، ومراقبة سلوك المجتمع لينسجم مع تعاليم الاسلام.[109] وبهدف اضفاء التجانس العقدي وبناء قاعدة وهابية متينة عمد العلماء والامراء الى اضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة تلك الفريضة في سبيل اكسابها الفعالية اللازمة، وهذا ما يفسر تعيين مرشدين دينيين(مطاوعة) في مناطق المملكة بهدف متابعة السلوك المجتمعي.[110] فقد اطلقت أيديهم في المجتمع لهداية الناس بالقوة ومراقبة السلوك العام، والتكفل ملاحقة المخالفين للتعاليم الوهابية وانزال العقوبات بمن ثبتت مخالفته، وقد أفلحوا في نشر المبادئ الوهابية عبر اخضاع المجتمع لعملية توجيه قسرية بإستخدام مختلف وسائل القوة،[111] وقد نُظِرَ لرجالات الهيئة(المطاوعة) امتداداً للمؤسسة الدينية في الشارع وسيفها الممدود الى رقاب المخالفين،[112] وامعاناً في تأكيد اهميتهم، فقد اصدر رجال المؤسسة الدينية ومن ال الشيخ تحديداً، فتاوى تكفر كل من قلل من شأنهم ولو لفظاً " فقول القائل: فُقَيّه أو غويلم أو مطيويع، ونحو ذلك، فإذا كان قصد القائل الهزل، او الاستهزاء بالفقه، او العلم ، او

الطاعة ، فهذا كفرٌ ايضا، يُخرِج من الملَّة، فيستتاب ، فإن تاب وإلا قُتِلَ مرتداً"[113] وبذلك تمكَّنَت المؤسسة الدينية من تحقيق السيطرة على المجال العام.

أدت فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الدور الابرز في بسط سلطة ال سعود سياسيا ومعنوياً؛ فقد ربط المطاوعة الولاء للدين بالولاء للسلطة برباط وثيق، وذلك بالتشديد على وجوب طاعة الحكام؛ فهي فريضة دينية ومن يخرج عن طاعته يكون عاصي لشرع الله، من جهة اخرى ان نشاط المطاوعة في تطبيق فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر – بما يمتلكوه من خصائص تنظيمية وصلاحيات واسعة– بتلك الصرامة والشدة، قد اسهم في قمع المجتمع وتدجينه لصالح السلطة.[114] أي ان نشاطهم امرٌ جوهري في تحقيق استقرار الدولة وتعزيز النظام السياسي.[115] وبالتالي ان التطبيق الوهابي الصارم للشريعة وخصوصا في مجال الحدود – النهي عن المنكر– ينطوي على دلالات سياسية هدفها تأمين هيمنة المؤسسة الدينية الدولة معاً.[116] وهذا ما دفع البعض الى القول: ان فكرة بناء الدولة السعودية نتاج جهود المطاوعة.[117]

وقد شهدت هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حراكاً اداريا وفعالية مجتمعية بعد تولي الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ منصب مفتي الديار السعودي، فقد سعى الشيخ المفتي الى توسيع فروع الهيئة في خمسينيات القرن الماضي، ووجه رئيسي الهيئة كل من الشيخ عمر بن حسن ال الشيخ وعبد الملك بن ابراهيم ال الشيخ بافتتاح مراكز وفرع جديدة للهيئة في مختلف مناطق المملكة، وكتب في 17 تشرين الثاني 1962 رسالة الى رئيس الوزراء مجلس الوزراء الامير فيصل بن سعود بن عبد العزيز ال سعود، الهدف منها توسيع نشاط الهيئة زيادة عدد الموظفين، وتحدث فيها عن اهمية الفريضة وضرورة الحد من انتشار الجهل والمنكر في مناطق المملكة [118]

وحدث نتيجة الجهد المبذول من قبل المؤسسة الدينية لتوسيع نشاط الهيئة، ان ازداد عدد فروعها وموظفيها، حيث بلغ عدد فروع المؤسسة عام 1956 اربعة وتسعون فرعاً[119] وعدد العاملين في الميدان الاجتماعي من موظفي الهيئة، فقد بلغ عدد الموظفين عام 1956 (1350) وازدادوا عام 1960 الى (2467) موظف، كما رافق ذلك ازدياد في الميزانية المخصصة للهيئة الى 12 مليون ريال سعودي عام 1964 في الوقت الذي كانت ميزانية الهيئة لا تساوي سوى مئات الالف عام 1956.[120]

ولم يقتصر ذلك النشاط على توسيع فروع الهيئة وزيادة عدد موظفيها او تعظيم الموارد المالية الممنوحة من السلطة، فقد وسعت المؤسسة الدينية من سلطتها الرمزية واحكمت قبضتها على المجتمع بأدوات فاعلة. وفي تاريخ 6 اب 1958 صدرت رسالة من الشيخ المفتي محمد بن ابراهيم

ال الشيخ بعنوان (المنهج الشرعي لرجال الهيئة) اعطى فيها زخماً لرجال الهيئة، وحثهم فيها على القوة والشجاعة والنشاط في فرض العقيدة الاسلامية (الوهابية) ومكنت الهيئة من فرض الرؤية الوهابية، وجعلها اداة فاعلة بيد المؤسسة الدينية، وال الشيخ تحديداً.[121]

تلقى رجال الهيئة تلك التوجيهات بلهفة وشغف، واستوعبوا مضامينها، وادركوا اهميتهم في مستقبل الدعوة الوهابية، فانطلقوا بحماس ونشاط شديدين، لتحقيق رؤية المؤسسة الدينية في المجتمعات، فأصبحت الهيئة الذراع القوي للمؤسسة الدينية، تطيع الاخر لإرادتها؛ بسبب تدخلها في تفاصيل حياته الشخصية، فهو مشعل الارشادات الوهابية ونواهيها، ومطبقها، وبذلك تكون مهامها اوسع من مهام شرطة الاخلاق (المجتمعية) المعروفة في الكثير من البلدان، بسبب شرعنة تدخلها في القضايا الدينية معتقد وسلوك، والاجتماعية، والاقتصادية، والاخلاقية وغير ذلك الكثير من المهام الموكلة اليهم،[122] وتمتعهم بالوصاية التامة على المجتمع، وهي ميزة يتفردون بها عن باقي اجهزة الدولة، حتى وصفوا بخمسينيات وستينات القرن العشرين، وهي مدة زعامة الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ الدينية ب(جند السماء)[123] فلا صوت يعلوا على صوت رجال الهيئة– المطاوعة– ولا " عصى تهوي على ظهر مواطن غير عصا المطوَّع"[124]

المحور الثالث: النفوذ السياسي للمؤسسة الدينية السعودية

يمثل اتفاق الدرعية عام 1745 المحطة الرئيسية في التأسيس للكيان الوهابي السعودي،[125] وتعد مضامين الاتفاق، مدخلاً تفسيرياً لطبيعة العلاقة بين الديني والدنيوي، العلماء والامراء، وترسم حدود التصور الوهابي للدولة ووظيفتها السياسية وحدود شرعيتها، فقد اسس نخبتان متمايزتان لتقاسم السلطة والهيمنة عليها: نخبة سياسية مؤلفة من سلالة محمد بن سعود على سبيل الحصر، ونخبة دينية تمحورت أولا حول الشيخ محمد عبد الوهاب وذريته، الذين شكلوا طبقة أرستقراطية دينية لحراسة العقيدة الوهابية والمحافظة على إرثه الفكري من القادحين فيه.[126] وبالتالي ان المؤسسة الدينية طرفاً في افعال السلطة السياسية، تمارس سلوكها السياسي بسلطة روحية على المجتمع لتنظيم شؤونهم الدنيوية، وتنطلق في ذلك من مبادئ فرض النفوذ الغيبي/ الالهي في الواقع الانساني.

ان دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بتكفير كل من لا يعتقد بما ذهب اليه في تفسير الاسلام،[127] لم تكن في جوهرها سوى قوةً دينامية صامتةً، تؤسس لبناء سلطة سياسية موحّدة تحت حكم ال سعود، وتضمن تماسك المجتمع ووحدته خلفهم، ووجوب طاعتهم وحرمة الخروج عليهم. وبذلك وفّرت الاساس الشرعي للعمل خارج الحدود الجغرافية للأمارة/ المملكة فيما بعد. وهي اطروحة حظيت بمباركة ال سعود، حتى وان كانت في جوهرها حصر منح الشرعية السياسية

للسلطة بيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وذريته، فهي بكل الاحول، فكرة جوهرية فعّالة في المشروع السياسي الوهابي/ السعودي وصمام امان ايديولوجي له؛ توفر الاستقرار السياسي للمشروع، وتضفي على خطواته صفة القداسة، وبذلك اكتست كل مفردات العمل السياسي للسلطة السعودية معاني دينية مقدسة، فالقداسة بمعناها الديني قد أحاطت بكل مفردات الدولة الجديدة. وهذا ما يفسر حرص بناة السلطة السياسية في المملكة في كل منعطف خطير على احياء التحالف مع المؤسسة الدينية كما يظهر من سيرة العلاقة بين العلماء والأمراء في الدولة السعودية. [128]

وقد مكن الحضور الطاغي والمهيمن للمؤسسة الدينية في الوسط السياسي والاجتماعي، من فرض وصاياتها في مفاصل مهمة في المجتمع السعودي، فضلا عن احتكار الخطاب الديني، مما مكنها في التدخل في شؤون الدولة وقراراتها السياسية، واصبحت سلطةً دينيةً داعمة للسلطة السياسية، بصورة تتقدم التحالف السياسي في عام 1745، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار البون الشاسع بين مساحة (الدولتين) الاولى والثالثة وموقع المملكة العربية السعودية من طبيعة النظام العالمي السياسي والاقتصادي.[129] وبذلك تمكنت من فرضت الشرعية الايديولوجية للدولة (الوهابية) على انها الشرعية السياسية الوحيدة للمملكة العربية السعودية.[130]

وتتعاظم اهمية المؤسسة الدينية السعودية في المجال السياسي، كونها ابرز روافد تَشَكّل الثقافة السياسية للمجتمع السعودي، وهي الثقافة التي ترسم طريقة تعاطي المجتمع مع النظام السياسي وذلك من خلال تعبيرها عن المخزون الاجتماعي والفكري الذي يحكم علاقة الفرد/ المجتمع بالنظام السياسي،[131] وقد اسهمت المؤسسة الدينية السعودية بشكل كبير في خلق ثقافة سياسية في المجتمع تتعاطى مع النظام السياسي من منظور الارث الديني للمجتمع، وهذا ما يفسر وجود مصطلحات في الاجتماع السياسي السعودي المعاصر ذات مداليل دينية ومستوحاة من التراث الاسلامي: البيعة، المنشط والمكره، طاعة ولي الامر، الخرج على ولي الامر، ولزوم الجماعة، وشق عصا الطاعة، والشورى، والنصح السري للحاكم....، وغيرها من المصطلحات، التي ترسخت في الثقافة السياسية السعودية المعاصرة بفعل المؤسسة الدينية.[132]

والمؤسسة الدينية بصفتها المرجعية الفكرية والدينية للمجتمع السعودي، وظفت تلك المصطلحات الدينية في التعاطي مع الحياة السياسية اليومية، حتى باتت في ذهنية المجتمع السعودي، مسلمات لا تقبل التأويل والتفسير،[133] وبهذا المعنى اصبحت تلك الثقافة السياسية التي رسختها المؤسسة الدينية، ايديولوجيا تشكل جزءاً من الثقافة السياسية.[134] تدريجياً، باتت امور السياسة من اختصاص السلطة السياسية، ووُضِعتْ حدود للعلاقة بين المجالين الديني والسياسي، وبذلك رسمت هذه الاحداث كيانين منفصلين: الكيان الديني والكيان السياسي، واحتكر كل منها

مساحة العمل الخاصة به، وسعى كل منهما تأطير نفسه باطر خاصة تميزه عن الاخر، دون الولوج في مساحة الاخر، سوى التخادم والاحتواء والتأييد وغير ذلك من العلاقات الديناميكية بين المؤسسات والقوى الفاعلة في المجتمعات السياسية.

ولم يفقد خيار التسوية هذا المؤسسة الدينية سلطتها بالكامل، وان قلص دورهم – كما يذهب احد الباحثين– الى جماعة ضغط تقتصر دورها في ممارسة تأثيرات محدودة على نشاطات وسياسات الحكومة وليس التصرف كمركز قوة مستقل.[135] واحد اسباب ذلك ان التقنين الاداري للانشطة الحكومية بالتزامن مع زيادة رخاء المجتمع وانفتاحه على اشكال بديلة للمعرفة قد اضعف من حضورهم وبالتالي اهمتهم في المجتمع.[136] ومع ذلك، لا يمكن الركون الى التفسيرات التي ترى الضعف الكامل للمؤسسة الدينية السعودية، او فقدان سيطرتها بالكامل، فقد بقي دور المؤسسة الدينية نافذاً في المجلات الثقافية والاجتماعية في مؤسسات خاضعة اسمياً لأشراف الدولة،[137] بقاؤهم لاعبين مؤثرين داخل تركيبة السلطة بعد دمجهم في مؤسساتها شيئاً فشيئاً،[138] والاهم من ذلك، ان خيار الهيمنة للمؤسسة الدينية قائم ولا يمكن تجاوزه بسهولة، عندما تكون ترضية المؤسسة الدينية النتيجة الاساسية في أي ازمة سياسية.[139]

سياسيا، تفترض الوهابية ان هدف الحكومات في الاسلام هو صون العقيدة والحفاظ على تطبيق الشريعة، ويتطلب ذلك وجود حاكم زمني، طاعته واجبة، يستشير العلماء في تفسير الشريعة، وقد اتخذت المؤسسة الدينية الوهابية السعودية من رؤية الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القاضية بتقسيم هيمنة الدولة بين العلماء وبين الامراء الذين يملكون السلطة ويستشيرون العلماء كونهم المرجعيات الفقهية في تفسير الاسلام،[140] منهجاً يدعون اليه، لأنه يديم مقومات الهيمنة ويحفظ لهم نفوذهم في المجتمع والسلطة، وعندما سئل الشيخ عبد العزيز بن باز عن المراد من (وأُلي الامر) في الآية الكريمة ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ سورة النساء آية 59 اجاب الشيخ عبد العزيز ابن باز " أولو الأمر هم : العلماء والأمراء".[141]. يؤكد جواب الشيخ ابن باز، وهو من اشهر وابرز علماء الوهابية المعاصرين، في ان كل من العلماء والأمراء ولاة أمر، ووظيفة العلماء في الدولة تفسير النص الديني من اوامر ونواهي ليأتي الامراء على تطبيق هذا التفسير، ومع ذلك نجد ان المؤسسة الدينية السعودية في تفسيرها وتعاملها مع المفاهيم الدينية ذات المداليل السياسية: اشكاليات او خطاب او مواقف، تنطلق مما يعزز نفوذها ويحفظ موقع السلطة السياسية، بالتغاضي عن زلات الحاكم ونصحه في السر،[142] فهي مواقف " تجسد مصالح الوجهاء واخضاع العامة لأصحاب السلطة".[143]

في الشأن الداخلي السعودي، برزت الكثير من الملفات التي اوجدت التقابل المحدود بين السلطتين السياسية والدينية، منها ما يتعلق بالتعليم والقضاء والمرأة وغير ذلك من الامور، ولكن هناك قضايا اكثر خطورة وضعت العرش السعودي على حافة الهاوية، قد حسمتها فتاوى العلماء/ المؤسسة الدينية السعودية، كالصدام بين الاخوان وابن سعود،[144] والصراع بين الاخوين سعود وفيصل على العرش.

وبعد ان بسطت المؤسسة الدينية نفوذها الواسع على العديد من المفاصل الادارية والاجتماعية والسياسية في المملكة، في عهد المفتي الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، واجه العرش السعودي خطر يهدده من نوع اخر، وهو الصراع داخل العرش على العرش نفسه، كان للمؤسسة الدينية قول الفصل في حله. فقد عمدت المؤسسة الدينية السعودية الى البحث عن خطوات من شأنها ان تنهي ازدواجية السلطة، فتوجه الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ الى الملك سعود وحثه على القبول بشروط اخيه ولي العهد وتسليم السلطة له، فرفض الملك ذلك، عندها أصدر العلماء فتوى أيدها أفراد الأسرة المالكة ، حول تسليم السلطة بأكملها الى فيصل، ويبقى سعود ملكاً اسمياً فقط، وعلى اثر تلك الفتوى أصدر مجلس الوزراء سلسلة من القرارات في ٢٨ – ٣٠ آذار 1964 تقضي بإلغاء سيطرة الملك على الحرس الملكي وحرسه الخاص، وتسليم التشكيل الأول لوزارة الدفاع والثاني لوزارة الداخلية، ومنع الملك سعود من إدارة شؤون الدولة، وأحيلت كل صلاحيات الملك لولي العهد فيصل، وقد وقع 68 أميرا من الأسرة المالكة مذكرة تؤيد الفتوى وما نتج عنها من قرارات مجلس الوزراء. ومع ذلك قرر فيصل ابعاد اخيه سعود عن العرش نهائياً، فقام بحركة مكوكية التقى فيها بزعماء القبائل البدوية، والامراء ورجال الدين، ونتج عن ذلك ان اجتمع علماء الوهابية في بيت المفتي الاكبر الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٤ ، ثم عقدوا اجتماعاً اخراً مع امراء من ال سعود في فندق (الصحراء) في الرياض، وقد بلغ عددهم مائة أمير و 65 عالما،[145] واصدروا الفتوى التي ابعدت سعود عن العرش نهائياً، وعبدت الطريق امام فيصل للوصول الى العرش بطمأنينة، وقد جاء في نصها، ما يلي: " بسم الله الرحمن الرحيم...الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد: فبناء على الخلافات القائمة، فيما بين جلالة الملك سعود، وأخيه سمو الأمير فيصل، والتي سبق أن اجتمعنا من اجلها في شهر شعبان، ودرسناها، واتخذنا فيها قرارنا المؤرخ في 16/ 8 1383هـ الذي رجونا، في ذلك الوقت، ان يكون حاسماً لتلك الخلافات. وبناءً على ما ظهر لنا اخيراً، من عدم حسم ذلك القرار النزاع، وبالنظر لتوسع هذه الخلافات، في الآونة الأخيرة، وأنه كادت ان تقع بسببها فتنة وفوضى في البلاد، لا يعلم مدى ضررها ومفاسدها إلا الله عز وجل ، وحيث انه لابد من النظر في وضع حل حاسم لهذه

الخلافات والمنازعات، التي تتجدد من حين لآخر، والتي لا تعود إلا بالضرر على العباد والبلاد، فقد قررنا نحن الموقعين ادناه، ودرسنا الأوضاع على ضوء تطور الأحداث، واستعرضنا حالة الملك الصحية، وظروفه الراهنة، وبالنظر إلى أن جلالة الملك غير قادر على القيام بمهام أمور الدولة، فقد قررنا بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، ما يلي: اولاً: ان يكون جلالة الملك سعود ملكاً للبلاد، له حق الاحترام والاجلال. ثانياً: أن يقوم سمو الأمير فيصل، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بتصريف جميع شئون الدولة، الداخلية والخارجية، في حضور الملك وغيبته، بدون الرجوع إلى الملك في ذلك. هذا ما قررناه متمشين مع النصوص الشرعية، المراعية للمصلحة العامة. ونسأل الله ان يحفظ للامة الاسلامية دينها، وان يجمع كلمتها على ما يحبه و يرضاه، وان يوفق ولاة امرها الى ما فيه خيرها وصلاحها، وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم". الموقعون : محمد بن ابراهيم (المفتي)، عبد اللطيف بن ابراهيم، عمر بن حسن، عبد الملك بن ابراهيم، عبد العزيز الشتري، عبد الله بن حميد، عبد العزيز بن باز، عبد العزيز بن صالح، محمد بن حركان، سليمان بن عبيد، عبد العزيز بن رشيد، عبد الرحمن بن فارس.[146]

الخاتمة

بعد دراسة الموضوع، خلصت الدراسة الى استنتاجات عديدة اهمها:

- بدأ التاريخ الرسمي للإفتاء في المملكة العربية السعودية بتعيين الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ مفتي عام الديار السعودية عام 1952، وما تلاه من تشكيل رئاسة (دار الافتاء والاشراف على الشؤون الاسلامية) عام 1953.
- تميزت المؤسسة الدينية في عهد المفتي محمد بن ابراهيم ال الشيخ بالقوة والهيمنة طوال العقدين الخامس والسادس القرن الماضي، بسبب قوة زعامة رئيسها المفتي وتأثيره في الاوساط الاجتماعية والسياسية؛ كونه الوريث الشرعي لميثاق الدرعية 1975 وامام الوهابية، اضافة الى ظروف تأسيس البنية الادارية للمملكة العربية السعودية، الامر الذي مكن المؤسسة الدينية من توسيع ادوارها وتمددها الى مختلف الميادين الدينية والثقافية والاجتماعية والقضائية، بهدف المحافظة على المصالح الدينية والاجتماعية للمذهب الوهابي.
- اظهرت المؤسسة الدينية في تلك الحقبة اخلاق المسؤولية الدينية، بهدف الحفاظ على دورها ونفوذها، وكل ما يترتب على وضعها الخاص من امتيازات رمزية، وهي قضية

عادلة من وجهة النظر الدينية الوهابية، الامر الذي دفعها الى التمدد الى مجال التربية والتعليم، فأقدمت على تأسيس المعاهد والجامعات العلمية لخلق جيل مؤمن بأفكار الوهابية، ومندمج مع طروحات المؤسسة الدينية وذراع لتطلعاتها، كذلك لم تغفل الجانب الاجتماعي وضرورة اخضاعه لرؤيتها، فاطلقت رجالاتها من صغار رجال الدين(المطاوعة) لتطبيق الرؤية الوهابية في الفضاء الاجتماعي العام، والحيلولة دون تصدع الاطار الوهابي الجامع، ولم تكن الهيمنة على القضاء بعيدا عن اهداف المؤسسة الدينية، مع وجود مبررات تاريخية وعقدية وفقهية تبرر ذلك، ومع توافر نخبة من خريجي مؤسساتها التعليمية، التي من وجهت نظر المؤسسة نخبة مؤهلة لإدارة القضاء وفقا للشريعة الاسلامية، ولمنع تسلل الفكر الحداثوي الى المجتمع السعودي عمدت المؤسسة الى السيطرة على الميدان الثقافي، فأقدمت على تأسيس المجلات الدينية بعد ان استقدمت نخب ثقافية اسلامية كالإخوان المسلمين وغيرهم.

- ولم يكن المجال السياسي بعيداً عن تطلعات المؤسسة الدينية، فهي منذ لحظة تأسيس الدولة السعودية الاولى شريكاً في افعال السلطة، بل ان السلطة السياسية احدى مخرجاتها، وهي رغبة ليست بهدف اقصاء السلطة والحل محلها، بل ادارة دفتها وفقاً لما تراه يصب في هدفها ومصلحتها، وبالرغم من انها اصبحت الشريك الاصغر في التحالف الديني السياسي بينها وبين السلطة السياسية، الا ان كلمة الفصل لها في الكثير من المواقف السياسية حتى على مستوى وراثة العرش.

[1] – محمد نبيل ملين، علماء الاسلام، ترجمة: محمد حاج سام، عادل بن عبد الله، ط2(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013)، ص211.

[2] – المصدر نفسه، ص 212.

[3] – الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد ابن عبد الوهاب التميمي (1893– 1969) ولد في مدينة الرياض وحفظ القران مبكراً على يد الشيخ عبد الرحمن بن مفيريج، ودرس مقدمات علوم الشريعة ومختصرات مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب على يد والده الذي كان وقتئذ قاضي مدينة الرياض، وفي عام 1910 فقد بصره نتيجة مرض الم به. ثم درس كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب

وكتب العقيدة للشيخ ابن تيمية على يد عمه المرجع الاعلى للوهابية الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف ال الشيخ، والتفسير وعلوم الحديث على يد الشيخ سعد بن حمد بن عتيق، وعلم الفرائض على يد الشيخ عبد الله بن راشد، والنحو على يد الشيخ حميد بن فارس. وكلهم من علماء الوهابية. وبعد وفاة عمه الشيخ عبد الله ال الشيخ، خلف عمه في الفتيا والتدريس، ثم كلفه سلطان نجد عبد العزيز ال سعود بإمامة المسجد الكبير في (حي دخنة) في الرياض وكان عمره يومئذ 27 عاماً، واستمر فيه اماماً للجماعة حتى وفاته. وقد بدأ بإصدار الفتاوى (الافتاء) دون تنظيم رسمي، بمعية علماء دين وهابيين مثل الشيخ سعد بن عتيق، وبعد وفاة الاخير تفرد بإصدار الفتاوى واستقل بها حتى تحولت الفتيا الى عمل منظم بعد ان تم تعيينه المفتي الاعلى الديار السعودية 1952 ورئيساً لدار الافتاء 1953 واستمر بمنصبه حتى وفاته. للمزيد من التفصيلات حول حياة الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، ينظر: ناصر بن حمد الفهد، سيرة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ مفتي الديار السعودية، (د.م، 1980)، ص 5؛ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم بن عبد اللطيف ال الشيخ (مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، 1979)، ص9؛ صلاح محمد صالح سكران، جهود سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في تقرير العقيدة، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة: كلية الدعوة واصول الدين، قسم العقيدة،2010)، ص 22.

[4] – للمزيد من التفصيلات، حول الاخوان وتكوينهم وصراعهم مع سلطة ابن سعود، ينظر: موضي بنت منصور بن عبد العزيز ال سعود، الهجر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز، (بيروت: دار الساقي ، 1993)

[5] – عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله ال الشيخ، مشاهير علماء نجد وغيرهم،(الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة،1973)، ص 170.

[6] – مثل : محمد بن عبد اللطيف ال الشيخ، والشيخ سعد بن حميد بن عتيق، والشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، والشيخ عمر بن محمد بن سليم. ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، الدرر السنية في الاجوبة النجدية: مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الاعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب الى عصرنا هذا، ط6 (الرياض: 1996)، ص 105

[7] – للمزيد من التفصيلات، ينظر: المصدر نفسه، ص106–118.

[8] – عبد الله بن عبد الرحمن الرشيد، الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ وجهوده في الدفاع عن عقيدة اهل السلف، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة ام القرى، كلية الدعوة واصول الدين، 2005)، ص47.

[9] – محمد العطاونة، الاسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة: دار الافتاء في المملكة العربية السعودية، ترجمة: ابو بكر باقادر، امين الايوبي،(بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2014)، ص10.

[10] – هناك مصادر تشير الى ان التاسيس حصل عام 1956، ينظر: سليمان الضحيان، هيئة كبار العلماء في السعودية التاسيس والوظيفة، مجموعة باحثين، حراسة الايمان، ط3 (دبي: المسبار، 2011)، ص73

[11] – يعد الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ اقوى الشخصيات الدينية نفوذا وقوة بعد الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ينظر: محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 224.

[12] – للمزيد من التفصيلات حول المؤسسات التي ترأسها الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، ينظر: المصدر نفسه، ص221.

[13] – عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح ال بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون ، ط3 (الرياض: دار العاصمة، 1998) ج1، ص235.

[14] – للمزيد من التفصيلات حول اتفاق الدرعية، ينظر: حسين بن غنام، تاريخ نجد، تحقيق وتحرير ناصر الدين الاسد، ط4، (القاهرة، دار الشروق، 1994)، ج1، ص86– 87؛ عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف ال الشيخ، ج1، ط4(الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1982)، ص 41– 42؛ حسن بن جمال بن احمد الريكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، دراسة وتحقيق عبد الله صالح العثيمين، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 2005)، ص79–80.

[15] – الوهابية واحدة من محددات تكوين الكيان السعودي، سلطة ومجتمع. للمزيد من التفصيلات حول ذلك، ينظر: محمد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع محددات تكون الكيان السعودي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008) ص27–43.

[16] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص214.

[17] – نيمرود هوريتز، احمد بن حنبل وتشكيل المذهب الحنبلي: الورع في موقع السلطة، ت: غسان علم الدين، مراجعة وتقديم: رضوان السيد (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، ص 12.

[18] – فؤاد ابراهيم، السلفية الجهادية في السعودية (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص54.

[19] – ينظر: عقيل ناصر هادي الكاظمي، العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في المملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2015)، ص93.

[20] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 225.

[21] – فيصل الشوف، المؤسسة الدينية بين سلطتي الديني والسياسي: بحث في تشكّل مؤسسة التّشريع في الإسلام، منشور على موقع (مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2016)، ص5. https://www.mominoun.com/articles تاريخ دخول الموقع 11/ 3/ 2022.

[22] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص214.

[23] – ايمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، ط2 (بيروت: دار الساقي، 1990)، ص28؛ محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص72.

[24] – للمزيد من التفصيلات حول اراء رئيس دار الافتاء وامام الوهابية في عصره الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، في مختلف القضايا العقدية والفقهية المناهضة للحداثة والتحديث والتعايش السلمي ينظر: حسن بن فرحان المالكي، نصيحة لشباب المسلمين في كشف غلو العلماء المعاصرين في المملكة العربية السعودية (بيروت: دار المحجة البيضاء، 2014)، ص52–65.

[25] – انور عبد الله، العلماء والعرش، ط3 (باريس: مكتبة الشرق، 2004)، ص367.

[26] – احمد العيسى، اصلاح التعليم في السعودية بين غياب الرؤية السياسية وتوجس الثقافة الدينية وعجز الادارة التربوية (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص 20–21.

[27] – عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ط13 (الرياض: مطبعة العبيكان، 2005)، ص 16.

[28] – مايكل كوك، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في الفكر الاسلامي، ط2 (بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2013)، ترجمة وتقديم: رضوان السيد واخرون ، ص264.

[29] – احمد العيسى، المصدر السابق، ص23.

[30] – تأسس المعهد الاسلامي عام 1926 واوكل ادارته الى الشيخ السوري محمد بهجت البيطار.

[31] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص172.

[32] – حسن عبد الحي قزاز، اهل الحجاز بعبقهم التاريخي، (جدة: الناشر خاص، 1994)، ص205.

[33] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص178.

[34] – مثل الشيخ محمد ابو زهرة والشيخ محمد الذهبي والشيخ محمد متولي شعراوي وعبد الرزاق عفيفي واخرون. ينظر: عبد العزيز ال الشيخ، لمحات عن التعليم الديني وبداياته في المملكة العربية السعودية (الرياض: شركة العبيكان، 1992)، 47.

[35] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص179.

36 – بكري الشيخ أمين، الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ط2 (د.م، 1978)، ص 167.

[37] – عبد العزيز بن احمد بن عبد الرحمن الدميني، المعاهد العلمية في المملكة ودورها التربوي، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة ام القرى، كلية التربية في مكة، قسم التربية الاسلامية والمقارنة، 1995)، ص16.

[38] – تم تغيرها في عام 1962 الى مرحلتين متساويتين ومنيا، ثلاث سنوات للمرحلة المتوسطة وملها للمرحلة الثانوية، وتمنح لكل منهما شهادة مستقلة، حيث يحق لخريجي الدراسة المتوسطة في المعاهد العلمية الدينية الالتحاق بالمؤسسات الحكومية كالجيش والداخلية وغير ذلك. ينظر: المصدر نفسه، ص31.

[39] – للمزيد من التفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص26– 30.

[40] –. ينظر: مازن بن نجم الدين الانديجاني، الجهود التربوية لسماحة الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة ام القرى، كلية التربية، قسم التربية الاسلامية والمقارنة، 2007) ص115.

[41] – عبد العزيز بن احمد بن عبد الرحمن الدميني، المصدر السابق، ص 25.

42– المصدر نفسه، ص85.

[43] – مثل جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، وجامعة ام القرى في مكة، والجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، وبعض الفروع الانسانية في الجامعات الحكومية.

[44] – للمزيد من التفصيلات حول اسهام خريجي المعاهد العلمية وانشطتهم في المؤسسات الحكومية والدينية، ينظر: عبد العزيز بن احمد بن عبد الرحمن الدميني، المصدر السابق، ص90–94، 126–130.

[45] – سوسن جبار عبد الرحمن شريف ، التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة العربية السعودية 1953 . 1975، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2011، ص260– 261.

[46] – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الكتاب السنوي لعام 1974/1394، ص 43، ص65.

[47] – بكري الشيخ أمين، المصدر السابق، ص168.

[48] – سوسن جبار عبد الرحمن شريف ، المصدر السابق، ص 262.

[49] – عبد الله بن عبد الرحمن الرشيد، المصدر السابق، ص85.

[50] – مازن بن نجم الدين الانديجاني، المصدر السابق، ص118.

[51] – وزارة الاعلام ، نهضة التعليم ... ، المصدر السابق، ص 37.

[52] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم النجدي، الدرر السنية...، ج16، ص 73–74.

[53] – ايمن الياسيني، المصدر السابق، ص121.

[54] – حصة جمعان الزهراني .التعليم في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود دراسة تاريخية وثائقية (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز 2006)، ص443.

[55] – محمد بن عبد الرحمن بن قاسم النجدي، الدرر السنية...، ج16، ص74.

[56] – المصدر نفسه.

[57] – محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل...، ج13، ص220.

[58] – وقد أشار لذلك رئيس وزراء سوريا الاسبق الدكتور معروف الدواليبي، حيث قال: " ولقد زرته – يقصد الملك فيصل– بصحبة لجنة الشؤون الخارجية النيابية السورية أيام أزمة حلف بغداد عام 1955 ، في عهد جلالة الملك الراحل سعود رحمهما الله ، وكان في اللجنة العلامة الجليل الشيخ مصطفى الزرقا، **وإذا بفيصل يلح علينا بضرورة زيارة سماحة مفتي المملكة العربية السعودية محمد بن إبراهيم حينذاك لإقناعه بفتح مدارس للبنات**، وكذلك فعلنا. وكانت جلسة حامية النقاش وانتهينا فيها بعد ساعات بأن وعدنا رحمه الله بأن يعيد نظره في الأمر على ضوء ما تم إيضاحه بعد تبادل الرأي الشرعي فيه. ولكن الأزمة لم تنته بموافقة سماحة المفتي الأكبر، بل تصاعدت الأمور بمعارضة بعض القبائل لذلك. غير أن حزم فيصل وتصميمه على بناء المملكة على العلم، وتعميمه على الجنسين بالتساوي، قد ذلل العقبات حينذاك" معروف الدواليبي، فيصل ابن المدرستين في روافد فكره ومواجهته ومسؤولياته المبكرة وهواياته، مجموعة باحثين، الملك فيصل والتضامن الإسلامي، (الرياض: مركز الملك الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦)، ص ٣١.

[59] – ايمن الياسيني، المصدر السابق، ص122.

[60] – محمد بن عبد الرحمن بن قاسم العارضي النجدي، الدرر السنية...، ج16، ص71.

[61] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 221، 230.

[62] – للمزيد من التفصيلات عن تاريخ الصحافة السعودية، واتجاهاتها ينظر: محمد بن عبد الرحمن الشامخ، نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية (بيروت: دار العلوم للطباعة والنشر، 1982)

[63] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم العارضي النجدي، الدرر السنية...، ج 16، ص 100.

[64] – المصدر نفسه، ص 101.

[65] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل...، رقم الرسالة (4475)، ج 13، ص119.

[66] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الدرر السنية...، ج 16، ص 47.

[67] – محمد عبد الرزاق القشعمي، مجلة راية الاسلام، الجزيرة(صحيفة)، المملكة العربية السعودية، العدد 17835، 22 تشرين الثاني 2021.

[68] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص220.

[69] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل...، رقم الرسالة (4530)، ج 16، ص163.

[70] – ينظر: المصدر نفسه، رقم الرسالة (4532)، ص164.

[71] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل...، رقم الرسالة (4531)، ج 16، ص163– 164.

[72] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 222.

[73] – منصور الرشيدي، قضاة نجد اثناء العهد السعودي، مجلة الدارة، السنة الرابعة، العدد 2 (المملكة العربية السعودية: دار الملك عبد العزيز، حزيران 1978)، ص 17.

[74] – ايمن الياسيني، المصدر السابق، ص28؛ محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص88، محمد العطاونة، المصدر السابق، ص24.

[75] – منصور الرشيدي، قضاة نجد اثناء العهد السعودي، مجلة الدارة، السنة الرابعة، العدد 3 (المملكة العربية السعودية: دار الملك عبد العزيز، ايلول 1978)، ص 101، 103.

[7676] – سعود بن سعد الدريب، الملك عبد العزيز ووضع قواعد التنظيم القضائي في المملكة، مجلة الدارة، السنة 12، العدد 1 (المملكة العربية السعودية: دار الملك عبد العزيز، حزيران 1986)، ص 10.

[77] – حافظ وهبة، تاريخ جزيرة العرب في القرن العشرين، مراجعة وتقديم معتز ابو قاسم، ط2 (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص 156.

[78] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 300.

[79] – ايمن الياسيني، المصدر السابق، ص84.

[80] – المصدر نفسه، ص 84.

[81] – ينظر: ام القرى (صحيفة)، العدد 64، 5 اذار 1926.

[82] – للمزيد من التفصيلات حول المحاكم واصنافها وصلاحياتها في المرسوم الملكي، ينظر: سعود بن سعد الدريب، المصدر السابق، ص13–16

[83] – عبد الله بن عبد الرحمن الرشيد، المصدر السابق، ص47.

[84] – جريدة البلاد السعودية، (صحيفة) ، العدد 1437، في 15 كانون الثاني 1954.

[85] – محمد نبيل ملين المصدر السابق، ص219.

[86] – ايمن الياسيني، المصدر السابق، ص86.

[87] – المصدر نفسه، ص88.

[88] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل...، ج 13، رقم الرسالة (4033)، ص 247.

[89] – ينظر: المصدر نفسه، السابق، رقم الرسالة (4034)، ص 248.

[90] – ينظر: المصدر نفسه، رقم الرسالة (4037)، ص 250.

[91] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم العارضي النجدي، الدرر السنية...، ج16، ص206– 218.

[92] – المصدر نفسه، ص 210؛ ص215– 218.

[93] – ام القرى (صحيفة)، المملكة العربية السعودية، العدد 1944 في 9 تشرين الثاني1962.

[94] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص320.

[95] – المصدر نفسه، ص218.

[96] – المصدر نفسه، ص225.

[97] – مايكل كوك، المصدر السابق، ص268.

[98] – للمزيد من التفصيلات، ينظر: عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف ال الشيخ، ج1، ط4(الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1982)، ص19–20، 50، 83–84.

[99] – ويرى اصحاب هذه القراءة ان عثمان بن عبد الله بن بشر، الذي عاش في كنف الامارة السعودية الثانية، قد القى خصائص عصره على سرده لسيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والدولة السعودية الاولى. ينظر: مايكل كوك، المصدر السابق، ص282.

[100] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص311.

[101] – مايكل كوك، المصدر السابق، ص269–270.

[102] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص312.

[103] – مايكل كوك، المصدر السابق، ص276.

[104] – وصف عبد الله بن عثمان بن بشر، اوضاع المجتمع نتيجة انهيار الامارة السعودية الاولى، بالقول: ((وانحل فيها نظام الجماعة ، والسمع والطاعة . **وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. حتى لا يستطيع أحد أن ينهي عن منكر أو يأمر بطاعة، وعمل بالمحرمات والمكروهات جهراً** . وليس للطاعات ومن عمل بها قدراً ، وجر الرباب والغناء في المجالس وسفت الذواري على المجامع والمدارس ، وعمرت المجالس بعد الآذان للصلاة، وسل سيف الفتنة بين الأنام ، وصار الرجل في جوف بيته لا ينام ، وتعذرت الأسفار بين البلدان، وتطاير شرر الفتن في الأوطان ، وظهرت دعوى الجاهلية بين العباد، وتنادوا بها على رؤوس الأشهاد...)) ينظر: عبد الله بن عثمان بن بشر، المصدر السابق، ص427.

[105] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 127، 135–136.

[106] – المصدر نفسه، ص137.

[107] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص309. لا تنفرد الوهابية بهذه الاهداف، فهو منهج كل مذهب ايديولوجي بهدف تحقق السيطرة على المجال العام.

[108] – عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، الدرر السنية ...، ج4، ص200؛ ج8، ص363؛ ج14، ص51.

[109] – للمزيد من التفصيلات حول المطاوعة، مضاوي الرشيد، المصدر السابق، ص 57–67.

[110] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص 312.

[111] – مضاوي الرشيد، المصدر السابق، ص50

[112] – انور عبد الله، العلماء والعرش، ط3 (باريس: مكتبة الشرق، 2004)، ، ص363.

[113] – عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ، الدرر السنية ...، ج10، ص428.

[114] – انور عبد الله، المصدر السابق، ص372.

[115] – كاتب مجهول، الدين والدولة في السعودية: علماء الوهابية: العلاقة بين الدين والسياسة. ينظر: موقع الحجاز http://www.alhejaz.org/qadaya/033606.htm ، تاريخ وخول الموقع 17/ 2/ 2022.

[116] – هاشم عبد الستار، اشكالية المرجعية بين الامة والدولة: الوهابية وال سعود، موقع الحجاز http://www.alhejaz.org/qadaya/033606.htm ، تاريخ وخول الموقع 17/ 2/ 2022.

[117] – مضاوي الرشيد، المصدر السابق، ص 15.

[118] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل ...، رقم الفتوى (4551)، ج13، ص204–205.

[119] – انور عبد الله، المصدر السابق، ص367.

[120] – محمد نبيل ملين، المصدر السابق، ص319–220.

[121] – ينظر: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، فتاوى ورسائل...، رقم الرسالة (1435)، ج 6، ص 173– 174.

[122] – من واجباتهم الدينية اجبار الناس على تأدية الصلاة جماعة في المساجد بما فيها صلاة الفجر، يستثنى من ذلك المرضى والعاجزين، ومنع زيارة القبور والاضرحة للنبي واهل بيته والصحابة الكرام، والاحتفال بالأعياد الاسلامية(مولد النبي) والوطنية، ومراقبة سلوك الحجاج، للمزيد من التفصيلات، حول مهام رجال الهيئة من المطاوعة، ينظر: انو عبد الله، المصدر السابق، ص326–334.

[123] – المصدر نفسه، ص 335.

[124] – المصدر نفسه، ص 367.

[125] ـ للمزيد من التفصيلات حول اتفاق الدرعية بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود، ينظر:

[126] ـ ينظر: ستيفان لانكرو، زمن الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، ترجمة: عبد الحق الزموري، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص19

[127] – ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العارضي النجدي، الدرر السنية...، ج1، ص117– 120.

[128] – كاتب مجهول، الدين والدولة في السعودية، علماء الوهابية: العلاقة بين الدين والسياسة (القسم الاول)، مقال منشور على موقع الحجاز الالكتروني، تاريخ دخول الموقع 15 شباط 2022. http://www.alhejaz.org/qadaya/033606.htm

[129] – احمد سالم وعمر بسيوني، ما بعد السلفية: قراءة نقدية في الخطاب السلفي المعاصر (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015)، ص223.

[130] – احمد عدنان، السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة (بيروت: دار التنوير، 2012)،ص 83.

[131] – فايد العلوي، الثقافة السياسية في السعودية (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص13. والثقافة السياسية غير الوعي السياسي، فهما امران مختلفان، لان الوعي السياسي هو معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته الاجتماعية وما يجري حوله من احداث ووقائع، وقدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به ليعايش خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي. للمزيد من التفصيلات حول الوعي السياسي، ينظر: عبد الله بن علي الفردي، الوعي السياسي في الاعلام (الرياض، دار طويق للنشر والتوزيع، 2011).

[132] – فايد العلوي، المصدر السابق، ص25–26.

[133] – المصدر نفسه، ص26.

[134] – المصدر نفسه، ص 27، نقلا عن ، تركي الحمد، دراسات ايديولوجية في الحالة العربية (بيروت: دار الطليعة، 1992).

[135] – ايمن الياسيني، الصدر السابق، ص59.

[136] – محمد العطاونة، المصدر السابق، ص70.

[137] – توفيق السيف، علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم، مجموعة باحثين، الدين والدولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص321.

[138] – محمد العطاونة، المصدر السابق، ص71.

[139] – عبد الوهاب فقي، رؤية اثنولوجية على الوهابية النجدية، مقال منشور على موقع الحجاز الالكتروني، تاريخ دخول الموقع 15 شباط 2022. . http://www.alhejaz.org/qadaya/033606.htm

[140] – عبد الله بن صالح العثيمين، المصدر السابق، ص36.

[141] – ينظر: محمد سعيد الشويعر، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز(الرياض: دار القاسم، 2000)، ج ٧، ص ١١٧ – ١١٩.

[142][142] – ورد في توجيهات الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسم العلاقة بين العلماء والامراء ، ما نصه " ...بعد يجيئنا من العلوم [الاخبار] أنه يقع بين أهل الدين والأمير بعض الحرشة [الخلاف] وهذا شيء ما يستقيم عليه دين، والدين هو الحب في الله والبغض فيه ، فإن كان الأمير ما يجعل [لا يجعل] بطانته أهل الدين ، صار بطانته أهل الشر ؛ **وأهل الدين عليهم جمع الناس على أميرهم ، والتغاضي عن زلته ، وهذا أمر لا بد منه من أهل الدين ، يتغاضون عن أميرهم ، وكذلك الأمير يتغاضى عنهم** ، ويجعلهم مشورته وأهل مجلسه ، ولا يسمع فيهم كلام العدوان ، وترى الكل : من أهل الدين والأمير ، ما يعبد الله أحد منهم إلا برفيقه ، فأنتم توكلوا على الله ، واستعينوا بالله على الائتلاف والمحبة واجتماع الكلمة ، فإن العدو يفرح إذا رأى أن الكل ناقل على رفيقه..." ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، الدرر السنية...، المصدر السابق، ج9، ص6.

[143] – الكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، ط4 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013) ، ص91.

[144] ـ للمزيد من التفصيلات حول الصراع بين ابن سعود والاخوان، ينظر: ايمن الياسيني، المصدر السابق، ص59-66؛ مضاوي الرشيد، المصدر السابق، ص68-81.

[145] – المصدر نفسه، ص 501.

[146] – الجامعة الامريكية في بيروت، الوثائق العربية لعام 1964(الجامعة الامريكية في بيروت: دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، 1964)، ص 126.